

بحث بعنوان :
الاستثمار في التعليم العالي وأهميته في إعداد القوى البشرية المدربة
مقدم لمؤتمر كلية التربية السادس
(العلوم التربوية والنفسية تجديداً وتطبيقات مستقبلية)
22 – 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005
في جامعة اليرموك _ الأردن

إعداد :

أ. سالم بن سليمان الغافري
مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية
سلطنة عمان

د. راشد بن سليمان الغافري
جامعة السلطان قابوس _ سلطنة عمان

Hoor767@hotmail.com

الفهرس

الموضوع	م
المقدمة	1
مشكلة البحث وأسئلته	2
أهمية البحث	3
منهج البحث	4
حدود البحث	5
الاستثمار في التعليم العالي : المفهوم و الأهمية	6
مصادر تمويل التعليم العالي	7
دور الاستثمار في التعليم العالي في إعداد القوى البشرية المدربة	8
العلاقة بين الاستثمار في التعليم العالي وتوفير فرص العمل	9
معوقات الاستثمار في التعليم العالي	10
دور سلطنة عمان في الاستثمار في التعليم العالي	11
أولا : الاستثمار في القطاع الحكومي	12
ثانيا : الاستثمار في القطاع الخاص	13
التوصيات	14
المراجع	15

الاستثمار في التعليم العالي وأهميته في إعداد القوى البشرية المدربة

إعداد

د. راشد بن سليمان الغافري أ. سالم بن سليمان الغافري

المقدمة :

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من انجح الاستثمارات على الإطلاق، لذلك أولته الدول وخاصة الدول المتقدمة العناية والرعاية ، وسخرت له كل الإمكانيات وذلك من أجله الصعوبات التي يمكن أن تحول دون الارتقاء به علميا وفكريا وثقافيا ، لأنها أدركت انه لا يمكن إن يوجد تقدم أو تطور في مجالات الحياة بمختلف أشكالها وأنواعها من دون الاهتمام والعناية بهذا العنصر الثمين، ومن منطلق هذه الأهمية أولت جل اهتمامها من أجل تعليمه وتدريبه ففتحت له المؤسسات التعليمية على مختلف مراحلها وتخصصاتها وأنفقت المليارات من ثرواتها القومية ، فأصبحت هذه النفقات تشكل نسبة كبيرة في ميزانياتها ودخلها بالمقارنة مع الإنفاق في الميادين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، وهذا كله ناتج من اهتمام الاقتصاديين بالتعليم وأثره في النمو الاقتصادي لأنه ضروري لتنمية القوى العاملة والأيدي الفنية المدربة ، فأصبح مهما واعتبر استثمارا من شأنه أن يرفع من قدرة الأفراد الإنتاجية وهو المصدر الرئيس لتكوين المهارات الفنية المتخصصة العالية في الموارد البشرية باعتبارها أهم الموارد المطلوبة لإحداث التنمية ، فالإنفاق على العملية التعليمية يعتبر استثمارا في الإنسان في حين أننا ننظر إلى العائد من وراء هذا الاستثمار كاكساب المعرفة والمهارات على انه ادخار وتراكم لرأس المال البشري (جريدة عمان، 2003م).

يعتبر التعليم العالي ذو أهمية بالغة في إعداد القوى البشرية المدربة لان مراحل التعليم العالي التي يمر بها الإنسان تعتبر من أهم المراحل التعليمية في حياته لأنها تأتي استكمالاً لما تم تحقيقه في مراحل التعليم السابقة ، فالتعليم العالي يساعد على بناء الفرد المتعلم القادر على تحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع من المجتمعات وفق التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة و التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الأفراد ولذا كان لا بد من مساندة هذه التحولات فلم يعد التعليم خدمة تقدم للأفراد وإنما أصبح عملية استثمارية تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات ، ومن هنا ظهر ما يسمى برأس المال البشري فالعملية الإنتاجية تسهم في تنمية رأس المال المادي في حين أن العملية التعليمية تسهم في تنمية رأس المال البشري و الذي يسهم بدوره إسهاما فعالا في تنمية رأس المال المادي مما يجعل من الإعداد الجيد للفرد في العملية التعليمية استثمارا أغزر إنتاجا وأعلى عائدا في المجتمع .

بالرغم من أهمية التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية المدربة ، إلا أننا نجد كثير من البلدان العالم وخاصة النامية منها تعاني مشكلة عدم كفاية فرص التحاق خريجي الشهادة العامة بمؤسسات التعليم العالي نظرا في ضعف الطاقة الاستيعابية بمؤسسات التعليم العالي الحكومي مع عدم المقدرة على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الخاص (الشقصي، 2005، 14) ، هذا بطبيعة الحال يؤدي إلى هدر الموارد البشرية الشابة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل في خدمة المجتمعات ، فسر تقدم المجتمعات في كثير من بلدان العالم وخاصة المتقدم يكمن في مدى قدرتها على استثمار ثروتها البشرية التي هي أعلى الثروات و أنفسها و أكثرها ربحية بوصف الأجيال الصاعدة هي التي تتحكم في مقدرات الأمة ومستقبلها .

إن الحقيقة التي ينبغي إن نؤكد عليها انه لا يمكن ان يكون هناك تقدم في أي مجتمع من المجتمعات بدون وجود عناصر بشرية متعلمة ومدربة وقادرة على العطاء وخاصة في هذا العصر الذي يتميز بالتطور السريع في التكنولوجيا التي أصبحت السمة الأساسية التي تميز عصرنا

الحاضر ، وهذا بطبيعة الحال لا يتأتى الا بالاستثمار الحقيقي في التعليم العالي من اجل إيجاد قوى بشرية مدربة قادرة على مسايرة العصر .

مشكلة البحث وأسئلته :

انطلاقا من الدور المحوري للعنصر البشري وأهميته في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة باعتباره عنصرا من عناصر البناء في الأمة فكان لابد من الاهتمام بتدريبه وإعداده الإعداد الجيد ليؤدي دوره الفعال في المجتمع .
ومن المعروف إن عملية التربية و التعليم ، عملية موجهة أساسا إلى العنصر البشري ، بغية تأهيله وإعداده لخدمة المجتمع ، مما يجعل النظام التربوي - التعليمي عاملا حيويا لتطور المجتمع وتقدير مكانته (الحبيب ، 1981 ، 13) .

وفي ضوء التحولات و التغييرات الاجتماعية و الاقتصادية و العلمية و التكنولوجية التي طرأت على المجتمعات بدت الحاجة أكثر إلحاحا لمواكبة هذه التغييرات و الاستجابة لها ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال قيام مؤسسات التعليم العالي في المجتمعات بدورها في إعداد القوى البشرية اللازمة لعملية البناء و التنمية .

لقد أضحي الاهتمام بإعداد القوى البشرية المدربة مسألة لا تشغل بال المهتمين و المختصين بشؤون التعليم فقط وإنما تتعدى ذلك لتصبح شأنا عاما وفي كافة المجتمعات مما يبرز القول بضرورة إصلاح وتطوير برامج إعداد القوى البشرية و الاهتمام ببرامج وأساليب تدريبهم و السعي لرفع كفاءتهم للوفاء بمتطلبات أدوارهم المتغيرة و المتجددة . ومن هنا يمكن القول إنه بقدر ما يولييه التعليم العالي للقوى البشرية من اهتمام في الإعداد و التدريب و الرعاية بقدر ما نحصل على عائد مجز من العملية التعليمية .

إن لمؤسسات التعليم العالي دور هام وحيوي لما تحويه من مصادر الطاقة البشرية المتميزة علميا والقادرة على التفاعل مع المتغيرات و التطورات العلمية و العملية مما يجعلها أداة فاعلة من أدوات التغيير و التطوير في المجتمع ، فيتحول العاملون فيها و المتخرجون منها من أدوات استهلاكية إلى طاقات إنمائية وقوى عاملة قادرة على التغيير و التطوير .
(الخطيب ، 2001 ، 360) .

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول بان مقدار العناية و الاهتمام بنوعية برامج الإعداد و التدريب للقوى البشرية في أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي يعكس مدى مسئولية تلك المؤسسات في تمكين القوى البشرية من أداء أدوارها الجديدة التي تحتمها التحولات الاجتماعية و الحضارية التي يشهدها مجتمعنا المعاصر .

ومن هذا التقديم يتضح لنا أهمية الاستثمار الفعال في التعليم العالي ودوره في إعداد القوى البشرية المدربة حيث أن الفهم المتعمق لعملية الاستثمار وتحسين مهارات القوى البشرية سيساعد كثيرا في رفع فاعلية وكفاءة التعليم العالي ومستوى مخرجاته مما يحقق الأهداف العامة للمجتمع وتحقيق حاجات وأهداف التنمية الشاملة ، الأمر الذي يؤثر على تطوير المجتمع وتحسينه .

وبالرغم من أهمية هذا الموضوع لمساسه بالمستقبل الوظيفي و الاجتماعي لشريحة الشباب الذين ينتظرون دورهم في عملية البناء و التخطيط و التنمية إلا انه لم يحظ بالاهتمام الكافي من الدراسة العميقة المتأنية وهذه الدراسة مساهمة بسيطة في فهم هذا الجانب إذ تنصب هذه الدراسة في محاولة لتوضيح أهمية الاستثمار في التعليم العالي ودوره في إعداد القوى البشرية المدربة وبالتحديد يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية :

وعلى ضوء ذلك فإن هذا البحث يحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

- 1- ما أهمية الاستثمار في التعليم العالي ؟
- 2- ما مصادر تمويل التعليم العالي ؟
- 3- ما دور الاستثمار في التعليم العالي في إعداد القوى البشرية المدربة ؟
- 4- ما العلاقة بين الاستثمار في التعليم العالي وبين توفير فرص العمل للخريجين ؟
- 5- ما أهمية الجودة في التعليم العالي كأساس للاستثمار الجيد و الفعال ؟

- 6- ما معوقات الاستثمار في التعليم العالي؟
- 7- ما دور سلطنة عمان في الاستثمار في التعليم العالي .

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من خلال :

- 1- كونه يعالج موضوعا بالغ الأهمية في وقتنا الحاضر وهو استثمار أهم مورد تملكه المجتمعات ألا وهو العنصر البشري.
- 2- يساعد فهم طبيعة الاستثمار في التعليم العالي كاستثمار طويل الأجل.
- 3- يساعد توصيات هذه الدراسة في التغلب على معوقات الاستثمار في التعليم العالي وبخاصة في سلطنة عمان.
- 4- يتيح هذا البحث المجال أمام مزيد من الدراسات وخاصة الميدانية حول الاستثمار في التعليم العالي .

منهج البحث:

اتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق مع أهدافه ، مع الاستفادة من الدراسات والبحوث العلمية والأدبيات ذات العلاقة بالاستثمار في التعليم العالي.

حدود البحث :

- 1- اقتصر هذا البحث على تجربة سلطنة عمان في الاستثمار في التعليم العالي دون التطرق إلى دور أخرى .
- 2- لم يتطرق البحث إلى نفقات دول العالم على التعليم العالي .
- 3- اقتصر البحث على ذكر بعض مصادر تمويل التعليم العالي ومعوقات الاستثمار فيه وبصور موجزة.

الاستثمار في التعليم العالي : المفهوم و الأهمية

نتيجة للعلاقة الواضحة بين التعليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فإن التعليم يعتبر مجالا جيدا للاستثمار باعتباره من أهم عناصر الإنتاج الذي يؤدي إلى عائد فردي واجتماعي يفوق العائد الاقتصادي.

ومن هنا ظهرت فكرة الاستثمار في التعليم التي كانت مع بداية الستينات بظهور النظرية الاستثمارية للتعليم والتي ترى أن التربية عملية استثمارية مجدية تتفوق في عائداتها المستقبلية على تكلفتها الراهنة . (الزهراني ، 1997 : 265)

ويشير فهمي (د ت: 278) إلى إن الاستثمار في التعليم مرادف للاستثمار في البشر أو الإنسان فالتربية أداة بناء البشر ومن خلالها يكتسب الإنسان المهارات و المعارف اللازمة للإنتاج ومن خلال التربية يستطيع أن ينمي قدراته وإمكاناته .

وبما إننا نعرف و بشكل عام انه كلما كانت المنفعة مساوية أو زادت عن الثمن المدفوع كلما اعتبر الاستثمار جيدا .

و حين نطبق ذلك على الإنسان نجد وبصورة بسيطة أن منفعة الفرد المتعلم في زيادة إنتاجيته . فالإنفاق على الموارد المستخدمة في تحصيل التعليم (الجانب الاستهلاكي للتعليم) يعتبر استثمارا يؤدي إلى منافع مستقبلية (الجانب الاستثماري للتعليم)

ويمكن تطبيق ذلك على مؤسسات التعليم العالي و التي لها أكبر الأثر في تحقيق الاستثمار الأمثل للعملية التعليمية باعتبارها تأخذ المرحلة الحاسمة و الحرجة من أعمار الشباب (مرحلة الإعداد و التهيئة) لتنتقلهم فيما بعد (لمرحلة الإنتاج و المساهمة في المجتمع) .

فحين تقوم مؤسسات التعليم العالي بإعداد الفرد وتدريبه التدريب الجيد وإكسابه مهارات معينه في مجالات مختلفة (طب - تعليم - هندسه - تجاره ...) يؤدي ذلك إلى إنتاج شخص قادر

على العمل في أي من المجالات السابقة مما يسهم في عملية التنمية الاقتصادية ومنفعة الأمة (المنافع المستقبلية للتعليم) .

فالمنفعة الحقيقية للفرد في زيادة إنتاجيته في المؤسسة التي يعمل بها الفرد وهذا عائد كلفة التدريب في المؤسسة التعليمية .

لقد اعتبر البعض أن ابلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان " وان الاستثمار في التعليم هو افضل أنواع الاستثمارات على الإطلاق لان الدولار الذي ينفق على تنمية الموارد البشرية يحقق في الغالب الأعم عائداً يفوق كثيراً عائد الدولار الذي ينفق على أي شكل آخر من أشكال الاستثمار (عريفج ، 2001 : 173) ، وهذا ما أكد عليه الفرد مارشال في كتاب (أصول الاقتصاد) ، حين قال " أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة ، ذلك لأنه بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع ، يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها ، وما في باطن الأرض وما فوقها ، لصالحه والارتفاع بمستوى معيشتة ، وتوفير الحياة الكريمة له " .

ومن منطلق أهمية الاستثمار في التعليم زاد اهتمام الاقتصاديين بالاستثمار في هذا المجال ويمكن تلخيص بعض الأسباب التي دفعت الاقتصاديين على اعتبار التعليم استثماراً حقيقياً ومثمراً لرؤوس الأموال هي (الغافري ، 2003)

1- أن التعليم يزيد من دخل الأفراد وأرباحهم ، وييسر لهم الحصول على الأعمال والوظائف ، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ازداد مستوى الدخل لديه ، وهذا ما أكدته الدراسات التي أجريت في هذا المجال حين أظهرت أن إنتاجية الفرد المتعلم أفضل من غيره ومن هذه الدراسات الدراسة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية التي استهدفت المقارنة بين إنتاجية المزارعين المتعلمين بغيرهم أقل تعليماً فتوصلت إن إنتاجية المزارعين المتعلمين أفضل بكثير من إنتاجية غيرهم ، وفي دراسة أخرى أظهرت نتائجها أن الزيادة في إنتاجية العمل يرجع إلى زيادة مستوى التعليم

2- إن التعليم يقدم إلى المجتمع عوائد إنتاجية كبيرة عن طريق البحث العلمي ووسائله وما ينجم عنه من نتائج كبيرة تعود بالفائدة على الفرد بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة .

3- إن التعليم هو الذي يتعهد أعداد القوى العاملة المؤهلة والخبيرة اللازمة لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما أكد عليه فرد ريك هاربيسون حين أشار على تكوين الكفاءات العليا هي المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم .

4- إن التعليم يزيد قدرة الفرد على التكيف بالنسبة للتوافق مع ظروف العمل والوظائف المرتبطة بالنمو الاقتصادي ، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ازدادت قدرته على التكيف مع الظروف والأعمال الجديدة .

مصادر تمويل التعليم العالي

يعتبر تمويل التعليم العالي عاملاً مهماً خاصة وأنه من أكثر مراحل التعليم كلفة وطلباً ، ولهذا كان لا بد من توفير مصادر متعددة للتمويل من غير الدعم الحكومي .

وتمويل التعليم العالي لا يخرج عن المصادر التالية :

1- المصادر الحكومية :

يمثل الدعم الحكومي أحد مصادر تمويل التعليم العالي ، حيث تخصص الحكومة مبلغ معين من المال من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم العالي بالإضافة إلى ما تقدمه من منح وبعثات وإعانات للطلبة .

ومن الملاحظ أن بعض الدول العربية تتحمل تمويل التعليم العالي وخاصة الدول الخليجية بالإضافة إلى ما تقدمه من امتيازات لطلبتها من تقديم الوجبات الخفيفة ومصاريف الجيب . إلا

انه لا يمكن لبعض الدول تحمل أعباء تمويل التعليم العالي من موازنتها العامة وذلك نظرا لعوامل متعددة منها :

- 1- الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة للدول .
 - 2- النمو السكاني المتسارع مع ضعف الموارد الاقتصادية .
 - 3- زيادة الطلب على التعليم العالي . (العتيبي ، 2004 ، 44)
- ولذلك كله كان لابد من الاتجاه إلى مصادر أخرى لتمويل التعليم العالي بالإضافة إلى الدعم الحكومي .
- 2- المصادر الذاتية :

حيث تمول بعض مؤسسات التعليم العالي نفسها ذاتيا من خلال مواردها المتأتية من بيع منتجاتها الخاصة و الخدمات التي تقدمها ، حيث تسعى منفردة للحصول على موارد أخرى لتغطية مصروفاتها وتطوير برامجها .
وتتمثل في التالي :

- 1- الرسوم الدراسية التي تفرضها بعض الجامعات الحكومية .
 - 2- الرسوم الدراسية التي تفرضها جامعات و مؤسسات التعليم العالي الخاصة .
 - 3- موارد المشروعات البحثية و الاستشارات التعليمية التي تقدمها بعض مؤسسات التعليم العالي للمجتمع .
 - 4- بيع بعض منتجات هذه المؤسسات من سلع وخدمات .
 - 5- تأجير بعض المرافق و التجهيزات .
 - 6- الموارد التي تحصل عليها بعض هذه المؤسسات من خلال تقديمها العديد من البرامج التدريبية .
- 3- مصادر أخرى :

وتتمثل في :

- 1- المساعدات التي تحصل عليها الدولة من الخارج سواء كانت مساعدات فنية أو مالية وتتضمن الأولى تقديم بعض المعلمين و الأساتذة من قبل دولة أخرى أو تقديم منح دراسية ، أما المساعدات المالية فتتضمن المنح المالية التي تقدم من الدول الأخرى .
 - 2- الدعم من المنظمات و الهيئات الدولية .
 - 3- التبرعات الأهلية .
 - 4- الاتفاقيات بين مؤسسات التعليم العالي وشركات الاستثمار .
 - 5- إسهام المؤسسات الإنتاجية بحيث تقوم بتقديم التعليم العالي للعاملين فيها أو لأبنائهم بحيث تدفع رسوم هذا التعليم .
 - 6- التمويل بالبطاقات أو السندات التربوية .
 - 7- البعثات الدراسية التي تقدمها بعض شركات الاستثمار .
 - 8- إسهام أولياء الأمور في الإنفاق على تعليم أبنائهم .
 - 9- ريع الأموال المنقولة و غير المنقولة .
- وبما إن تكلفة التعليم العالي في تزايد ملحوظ فإننا بحاجة إلى التفكير و البحث عن موارد أخرى للتمويل خاصة في دول الخليج العربي وهذا ما أشارت إليه دراسة العتيبي (2004)

دور الاستثمار في التعليم العالي في إعداد القوى البشرية المدربة .

يشير فهمي (279) أن قيمة الموارد البشرية و الطبيعية تعتمد على درجة تنميتها أو تقدمها ولا يمكن الاستفادة من هذه الموارد إلا برعايتها وتحسينها وبذل الجهد فيها بمختلف صوره وأشكاله . والتعليم والتدريب يعمل على تنمية القوى البشرية وتطويرها مما يجعلها قادرة على الإنتاج كما يعمل على اكتشاف القدرات الكامنة في هذه القوى .

لقد ذكرنا إن الاستثمار في التعليم العالي يمثل جزءا هاما في عملية التنمية الاقتصادية باعتبار إن قطاع التعليم العالي هو القطاع الذي يضطلع بمهمة الإعداد الفني و المهني و العلمي للكوادر المتخصصة المختلفة التي تزداد الحاجة إليها باستمرار في ظروف التنمية الحالية، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة توجيه الاستثمار في التعليم العالي إلى تصميم وبناء سياسة تربوية قوية تحقق الجودة الشاملة في التربية و الإعداد الجيد بحيث تستطيع الموازنة بين عرض القوى العاملة و الطلب عليها في سوق العمل.

والتخطيط لعملية الاستثمار في التعليم العالي لا تؤدي ثمارها إلا من خلال معرفة احتياجات النمو الاقتصادي لكل قطاع من القطاعات المختلفة في المجتمع وتقدير الطلب على القوى العاملة المدربة في أي منها .

والتدريب أثناء الدراسة يقلل من الحاجة إلى التدريب بعد الالتحاق بالوظيفة. ويؤيد ذلك موقف ديفيد فليت الذي يرى أن الشخص المتدرب تكون احتياجاته التدريبية خلال العمل الوظيفي أقل من غيره الذي لم يتعرض للتدريب (عبدالله ، 1995 ، 133) .
وقد وضحت منى مؤتمن (2004 ، 13) ابرز جوانب العلاقة الطردية بين التعليم كاستثمار وبين درجة النمو الاقتصادي و التي يسهم التعليم في تحقيقها :

- 1- إعداد الطاقة العاملة المؤهلة الخبيرة، باعتبارها مفتاح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية
 - 2- تطوير أساليب البحث العلمي وتقنياته وتوظيف نتاجاته .
 - 3- زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع متغيرات: العمل، والنمو الاقتصادي، و الحراك الاجتماعي.
 - 4- تنمية المناطق الأقل حظا ونموا وتحقيق تكافؤ الفرص .
 - 5- تطوير الاتجاهات الإيجابية لدى الفرد نحو القضايا التنموية الرئيسية .
 - 6- تهيئة المواطن الأرفع ثقافة و الأكثر قدرة على المنافسة .
 - 7- تهيئة المواطن الأكثر وعيا بحقوقه وواجباته المدنية و الأكثر مشاركة .
 - 8- إتاحة فرص عديدة للأفراد لتعرف طاقاتهم الكامنة وتنميتها وتوظيفها .
- ومما سبق نلاحظ أن تلك الجوانب تبرز مدى الدور الكبير المنوط على التعليم العالي في إعداد القوى البشرية المدربة .

العلاقة بين الاستثمار في التعليم العالي وتوفير فرص العمل .

إن ارتفاع قدرة الفرد على الإنتاج في العمل مطلب أساسي لكل مؤسسة إنتاجية ولا يمكن تنمية هذه القدرة لدى الأفراد لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة إلا من خلال التعليم و التدريب .
وهذا يؤكد أهمية الاستثمار في رأس المال البشري . فالتعليم و العمل إذا وجهان أساسيان للنشاط الإنساني في كل المجتمعات البشرية (الخطيب ، 2001 ، 382) ، ومن هنا يبرز الدور الكبير المنوط بالتعليم العالي في امتداد سوق العمل بقوى بشرية عالية التدريب لتسهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ، إذ أن تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات لم يعد يتوقف على ما يتوفر للبلد من عناصر إنتاجية فقط بل أيضا على المستوى العلمي والمهاري لقوة العمل .

فالتعليم العالي يسهم إسهاما فعالا من خلال قيامه بدوره في تأهيل القوى البشرية العاملة التي بدورها تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في الاقتصاد الوطني . فإيجاد وظائف للكفاءات الوطنية لتغطية احتياجات سوق العمل يقلل البطالة ويزيد النمو الاقتصادي كما إن إحلال الأيدي الوطنية مكان الوافدة له عوائد اقتصادية مباشرة ، هذا بالإضافة إلى إجراء البحوث التطبيقية التي تسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني (السلطان ، 2001 ، 4) .

وانطلاقا من هذا الدور فإن الاستثمار في التعليم العالي يحقق عائدا اقتصاديا مجزيا فيما لو تم الاستفادة من جميع الخريجين في الأعمال الإنتاجية بمعنى الاستيعاب الكامل من قبل المجتمع لهؤلاء الخريجين وتشغيلهم في الأعمال التي اعدوا لها وتدريبوا عليها .

إلا إن التحدي الذي يواجه مؤسسات التعليم العالي هو الفجوة بين مستوى المخرجات من هذه المؤسسات كما وكيفا وبين احتياجات سوق العمل، وهذا ما أشارت إليه دراسة الرشيد و البعادي (1994 ، 156) على دول الخليج العربي إذ بينت الدراسة أن أعداد خريجي الكليات النظرية فاقت عن حاجة سوق العمل في مقابل قلة الخريجين في الكليات العملية ، مع وجود ضعف في العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وجهات الاستخدام . كما أشارت دراسة (سورطي ، 2002 ، 87) إلى وجود ضعف في التربية العربية من حيث التناسق بين التخصصات الدراسية وسوق العمل مما أدى في كثير من الأحيان إلى نقص في أعداد خريجي بعض التخصصات وزيادة في أعداد تخصصات أخرى . كما أشارت إلى ضعف العلاقة بين تخصصات الخريجين و الأعمال التي يمارسونها بعد التخرج ، وان معظم الخريجين يترفعون عن العمل المنتج وذلك لأن معظم تعليمهم لفظي يهتم بالجانب النظري فقط، ولذلك فإن من الضروري أن يتسق تطور التعليم العالي وبشكل رئيس مع قوى السوق ، فاحتياجات سوق العمل تغذي الطلب على التعليم (جونز ، 2000 ، 80)

وبما إن الاستثمار الجيد في التعليم العالي يهدف إلى بناء العنصر البشري وبالتالي تحقيق عائد لرأس المال فإنه يتوقع أن يضمن خريجو مؤسسات التعليم العالي الناجحة الحصول على فرص عمل مباشرة بعد تخرجهم .

ولذلك ظهر التنافس بين الجامعات في بريطانيا بحيث تصنف سنويا تبعا لمعدل توظيف خريجها ، فالجامعات التي يكون معدل توظيف خريجها أعلى تعتبر جامعات أكثر نجاحا . إلا إنه لا يمكن اعتماد هذا التصنيف كمؤشر مرضي للأداء وذلك لتنوع التخصصات التي تدرس في مؤسسات التعليم العالي و التي تؤثر بشكل مباشر في التوظيف فقد تكون بعض التخصصات لها طلب كبير في سوق العمل من غيرها . بالإضافة إلى عوامل أخرى منها قوة المؤسسة في تسويق خريجها لجهات العمل المختلفة وعمر المؤسسة وعراققتها و الموقع الجغرافي للمؤسسة (جونز ، 200 ، 238) .

ولذلك فإن تحسين نوعية التعليم العالي يسهم في مواجهة تحديات المستقبل مما يستلزم توفير البرامج التدريبية و التأهيلية اللازمة لتطوير القوى البشرية , ومن هنا نجد أن جودة التعليم العالي تعد تحديا كبيرا يواجهه التعليم العالي فمنهج الجودة الشاملة يعد أحد المداخل لإحداث تغييرات أساسية وإيجاد آليات فاعلة لتحقيق الآمال و التطلعات ومواجهة تحديات العصر .

و هذا كله يحتاج إلى توجيه الاستثمارات في التعليم العالي إلى توفير فرص التعليم المتميز و النوعي للقوى البشرية ضمن موارد مالية ومادية محدودة .

ويشير الموسوي (2003 ، 93) إلى أن توظيف مبادئ وأفكار الجودة الشاملة في أنظمة التعليم العالي يعود بالنفع على المؤسسات التعليمية غذ يضع حجر الأساس لرؤية فلسفية جيدة لاهداف المؤسسة ورسالتها ويرفع من معنويات العاملين ويمنحهم فرصة التعبير ويغير مفاهيمهم واتجاهاتهم نحو المهنة مما يضفي على البيئة التعليمية مناخا صحيا منتجا

إن تحقيق مفاهيم الجودة الشاملة يعمل على تحسين الممارسات التربوية و الإدارية القائمة في مؤسسات التعليم العالي ، كما يرفع من مستوى مخرجات التعليم فيها ويرتقي بنوعية الخدمات التي تقدمها للمجتمع المحلي بما ينسجم مع أهدافها .

معوقات الاستثمار في التعليم العالي .

يعاني الاستثمار في التعليم العالي من بعض المعوقات منها :

1- معوقات اقتصادية :

يعتبر الوضع الاقتصادي للمجتمع أحد أهم المحددات الرئيسية للتربية ، وأن أكثر المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي راجعة في كثير من الأحيان إلى قلة المخصصات

المادية المخصصة للإنفاق على التعليم العالي وخاصة في الدول التي تعاني من حالة اقتصادية ضعيفة نظراً لقلّة مواردها المالية .

2- ضعف المواءمة بين التعليم العالي مع حاجة السوق : وهذا أدى في كثير من الأحيان إلى نقص في أعداد خريجي بعض التخصصات وزيادة في أعداد خريجي تخصصات أخرى .

3- عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول : لا شك أن للاستقرار السياسي دوراً مهماً في ازدهار التعليم العالي فالدول التي تنعم باستقرار سياسي نجد اهتمام الدولة ينصب في إنشاء مؤسسات التعليم العالي ، كذلك يشجع القطاع الخاص والمستثمرين على الاستثمار في هذا المجال بعكس الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي بها فمعظم الجهود البشرية والمالية تسخر من أجل العمل على الاستقرار السياسي أولاً .

4- زيادة الطلب على التعليم العالي : تعاني بعض الدول من الزيادة المطردة على التعليم العالي نتيجة زيادة في عدد مخرجات الثانوية فجد بعض الدول تعاني من هذه المشكلة فالطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي الموجودة غير قادرة على استيعاب عدد الطلبة .

5- الإجراءات الروتينية المصاحبة للاستثمار في مؤسسات التعليم العالي التي تتبعها بعض الدول من أجل السماح في إقامة مشروع استثماري تعليمي ، مما يضعف كثيراً من حماسة أصحاب الأعمال والمستثمرين نحو الإقبال على الاستثمار في هذا المجال .

6- الرسوم المرتفعة التي تفرضها بعض مؤسسات التعليم العالي ولاسيما المؤسسات الخاصة مع ضعف الحالة الاقتصادية لدى الأفراد .

7- تقيد الاستثمار في التعليم العالي في بعض الدول على الرغم من أن معطيات الواقع تشير إلى أهمية فتح باب الاستثمار في هذا المجال في ضوء تزايد أعداد الطلبة وحدودية الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الحكومية .

8- البطالة : تعتبر البطالة من التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم العالي وهي مشكلة اقتصادية من حيث كونها تنجم في العادة عن نقص فرص العمل حيث إن الفائض في خريجي الجامعات أصبح كبيراً جداً ، ولقد بدأت مشكلة البطالة تتفاقم بشكل ملحوظ في بعض الدول نتيجة قلة فرص العمل وزيادة أعداد الخريجين ، وهذا يعني إهدار طاقات موارد استثمارية تم استثمارها في العملية التعليمية دون إنتاج عنها عائد في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبح منتجة هذا الأمر أدى إلى زعزعة المستثمرين في مجال التعليم العالي.

9- قلة الموارد المالية التي تعاني منها بعض المؤسسات التعليمية خاصة مع غياب البحوث والاستشارات التي يمكن أن تساهم في توفير مصادر دخل أخرى لهذه المؤسسات التعليمية وخاصة المؤسسات الخاصة .

دور سلطنة عمان في الاستثمار في التعليم العالي

حظي التعليم العالي في سلطنة عمان باهتمام كبير من قبل الحكومة منذ البدايات الأولى للنهضة في العام 1970 ، وقد بدأ بالبعثات الخارجية إلى الدول الشقيقة والصديقة. ثم بدأت الحكومة ممثلة في وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب بافتتاح المعاهد والكليات، فبدأت بمعاهد المعلمين ثم الكليات المتوسطة ثم الجامعات، وقد رافق ذلك افتتاح مؤسسات مماثلة تابعة لوزارات أخرى مدنية و عسكرية. ثم اتجهت الحكومة إلى إشراك القطاع الخاص في التعليم العالي ليكون شريكاً في تنمية المورد البشري العماني من ناحية وفرصة له في الاستثمار الداخلي لرؤوس الأموال، واليوم تبلغ مؤسسات التعليم العالي الخاصة في السلطنة عشرون مؤسسة منها ثلاث جامعات مؤهلة للزيادة.

أما في الجانب الحكومي تأتي جامعة السلطان قابوس التي افتتحت في العام 1986 على رأس مؤسسات التعليم العالي الحكومية، بالإضافة إلى سبعة عشر معهداً صحياً تابعاً لوزارة الصحة، وخمس كليات تقنية تابعة لوزارة القوى العاملة، وست كليات تخصصية تابعة لوزارة التعليم

العالي، إضافة إلى الكليات والمعاهد العسكرية التابعة للجيش والشرطة. وفيما يلي دور الحكومة في استثمار التعليم العالي الحكومي والخاص:

أولاً الاستثمار في القطاع الحكومي:

تقوم الحكومة بالإنفاق على التعليم العالي الحكومي بنسبة 100%، ويشمل هذا الإنفاق إنشاء المرافق التعليمية والصرف عليها، إضافة إلى المساكن للطالبات مع توفير التغذية ووسائل الترفيه، وبدل سكن للطلبة ممن تبعد أماكن سكنهم عن مائة كيلو متر من المؤسسة التعليمية. وتوفير النقل للطلبة والطالبات ممن تقل المسافة عن مائة كيلو متر عن أماكن سكنهم.

ثانياً الاستثمار في القطاع الخاص:

عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وقد ظهر ذلك من خلال سن القوانين والتشريعات المنظمة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وتوفير المناخ الاستثماري الجيد وتقديم الدعم اللازم، وتعد القروض طويلة الأجل جزء من هذا الدعم. وقد حدد المرسوم السلطاني رقم 67/2000 مجالات الدعم الحكومي للقطاع الخاص والمتمثلة فيما يلي (وزارة التعليم العالي، 2005: 42-44):

- 1- منح الأراضي اللازمة لإنشاء المباني
 - 2- منح 50% من رأسمال المؤسسة المدفوع وبعده أقصى ثلاثة ملايين ريال (الريال يساوي دولارين ونصف)
 - 3- الإعفاء من جميع الضرائب المستحقة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى
 - 4- الإعفاء من الرسوم المستحقة في كل من الجهات الحكومية التالية:
 - بلدية مسقط/ البلديات الإقليمية: وتشمل رسوم اللوائح التجارية لمرة واحدة ورسوم اللوائح الإرشادية لموقعين ورسوم إصدار النشرات الإعلامية ورسوم تجديد أبحاث البناء الخاصة بالمباني التعليمية.
 - وزارة النقل والإسكان وموارد المياه: وتشمل رسوم تسجيل الأراضي ورسوم رهانات الأراضي ورسوم سند الملكية وتحديد العلام.
 - وزارة القوى العاملة: وتشمل رسوم استقدام الهيئات الأكاديمية.
 - وزارة التجارة والصناعة: وتشمل رسوم إصدار وتجديد السجلات التجارية.
 - غرفة تجارة وصناعة عمان: وتشمل رسوم إصدار وتجديد شهادات الانتساب الخاصة بعضوية الغرفة.
 - شرطة عمان السلطانية: وتشمل رسوم استخراج التأشيرات الخاصة بأعضاء الهيئات الأكاديمية ورسوم استخراج تراخيص وتجديد ملكيات المركبات ووسائل النقل والمعدات والرسوم الجمركية المستحقة على ماتستورده من أجهزة المختبرات العلمية.
- بالإضافة إلى هذه التسهيلات التي تقدمها الحكومة لمؤسسات التعليم العالي الخاص، فقد اتخذ مجلس التعليم العالي قراراً بابتعاث 1000 طالب وطالبة سنوياً من أبناء الضمان الاجتماعي للدراسة في هذه المؤسسات، إضافة إلى 600 منحة سنوية لبقية الطلاب، والجدول التالي يوضح أعداد الطلاب الدارسين في هذه المؤسسات على نفقة الحكومة للعام الدراسي 2004/2005.

جدول رقم (1)

أعداد الطلاب الدارسين على نفقة الحكومة في مؤسسات التعليم الخاص

العدد	المؤسسة	م
11	جامعة صحار	1
71	جامعة نزوى	2
45	جامعة ظفار	3
63	كلية مجان	4
20	الكلية الحديثة للتجارة والعلوم	5
76	كلية كالدونيان الهندسية	6
53	كلية عمان الطبية	7
94	كلية صور الجامعية	8
80	كليات ولجات للعلوم التطبيقية	9
33	كلية الشرق الأوسط لتقنية المعلومات	10
59	كلية البريمي	11
37	الكلية العلمي للتصميم	12
60	كلية عمان للإدارة والتكنولوجيا	13
89	كلية الزهراء للبنات	14
61	كلية مزون للإدارة والعلوم التطبيقية	15
07	كلية الخليج	16
80	كلية مسقط	17
57	هندسة الإطفاء والسلامة	18
96	المجموع	

التوصيات

- 1- ربط السياسات التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية ويأتي ذلك باتباع سياسة تخطيط للتعليم العالي متوافقة مع هذه الاحتياجات ، مع مراعاة إمكانات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة .
- 2- تطوير مصادر التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم العالي عن طريق الأعمال والمشروعات الاستثمارية والإنتاجية والبحوث العلمية التطبيقية لحساب القطاعات الإنتاجية (العنبي ، 86، 2004).
- 3- ترشيد نفقات التعليم العالي وذلك عن طريق عدم المبالغة في المباني واستغلال الطاقة القصوى للمباني الجامعية ، عدم تقديم المعونات المالية إلا للمحتاجين فقط.
- 4- الموازنة بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل الخاص والعام .
- 5- عدم المغالاة في فرض الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم العالي وإخضاع هذا الأمر لقواعد الاعتدال ، مراعاة لظروف الناس الاقتصادية وضمانا لمسيرة التطور الإيجابي للجامعات .

المراجع

- جريدة عمان بتاريخ 30/4/2004م .
- جونس، جرننت . (1999م) . **اقتصاديات التعليم** . (ترجمة :أنور غالب السعيد) الأردن :عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية. (الكتاب الأصلي منشور عام 1999م.
- الحبيب , مصدق جميل . (1981م). **التعليم والتنمية الاقتصادية**. العراق : دار الرشيد للنشر.
- الخطيب ،احمد .(2001م). **الإدارة الجامعية(ط1)**. اربد ،الأردن : حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.
- الرشدان ، عبدالله زاهي . (2001م) . **في اقتصاديات التعليم(ط1)**. الأردن :دار وائل.
- الزهراني ، سعد عبدالله بري. (1997م) . **العوامل المؤثرة في الطلب على التعليم العالي واختيار الجامعة والتخصص : دراسة ميدانية على طلاب جامعة أم القرى. المجلة التربوية ، مجلس البحث العلمي جامعة الكويت ، ع44، المجلد 11 ، ص 257 – 305.**
- السلطان ، خالد بن صالح . (1422هـ) . **السياسات التعليمية المستقبلية للتعليم العالي** . ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ .
- السورطي ، يزيد عيسى . (2002م) . **الماضوية في التربية العربية . المجلة التربوية، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت ، ع63 ، المجلد 16 ، ص 53 – 100.**
- الشقصي ، عبيد سعيد .(2005م) . **التعليم العالي في عنق الزجاجة . جريدة عمان ، العدد 8840 بتاريخ 15/8/2005م .**
- الصعيدي ، عبدالله .(1996م) **الاستثمار التعليمي بين التكلفة والعائد (دراسة لبعض المؤشرات في مجال التعليم والتنمية) . شؤون اجتماعية ، ع51 ، ص 12 ، ص 53 – 85.**
- عبد المعطي ، يوسف . (1999م). **ماذا أعددنا لتربية أبنائنا في القرن الحادي والعشرين؟. المجلة التربوية ، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت ، ع51 المجلد 13، ص 53-91.**

- عبدالله ، محمد حسين علي .(1995م). تقييم وتطوير التنظيم لبرامج التدريب العملي للطلاب في جامعة الإمارات العربية المتحدة .الإداري ، معهد الإدارة العامة مسقط، ع71،س17،ص129 – ص166.
- العتيبي ،منير بن مطني . (2004م) .تمويل مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية بين الجهود الذاتية والالتزام المجتمعي . المجلة السعودية للتعليم العالي ، ع2 ، ص39- ص53 .
- عريفج ،سامي سلطي . (2001م). الجامعة والبحث العلمي (ط1).الأردن :دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- عماد الدين ، منى مؤتمن .(2000) . التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمة والمعلوماتية وعالمية المعرفة .وزارة التربية والتعليم ، إدارة البحث والتطوير التربوي :الأردن .
- الغافري ، سالم بن سليمان.(2003).الاستثمار في التعليم العالي هو السبيل إلى أعداد القوى البشرية المدربة . جريدة عمان ، العدد 8002 .
- فليه ، فاروق عبده.(2003م). اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة (ط1).الأردن :دار السيرة للنشر والتوزيع.
- فهمي ، محمد سيف الدين . (دب). التخطيط التعليمي – أسسه وأساليبه ومشكلاته – مصر : مكتبة الأنجلو المصرية .
- الموسوي ، نعمان محمد صالح .(2002م). تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي .المجلة التربوية ، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت ، ع67 ، المجلد 17، ص89 –ص118.
- وزارة التعليم العالي (2005). دليل إنشاء الجامعات والكليات والمعاهد العليا الخاصة : مسقط